صحيفة القيـادة والريـادة

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

لوسيل
LUSAIL

2 ريال

العدد 2809 - الثلاثاء 16 جمادى الآخرة 1446 هـ - 17 ديسمبر 2024

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Issue No 2809 - Tuesday 17 December 2024

بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للدولة.. رموز المجتمع:

قطر حققت قفزات اقتصادية كبيرة 2024

شيخة الجفيري:
إنجازات في مختلف القطاعات والمجالات حققتها الدولة 2024
08 - 09

فرهود الهاجري:
وزارة البيئة عززت من سياسات التحول لاقتصاد منخفض الكربون
07

د. بثينة الأنصاري:
الدولة تتقدم بخطى ثابتة لدمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات
10 - 11

«الموازنة» دفعة قوية للاقتصاد المعرفي

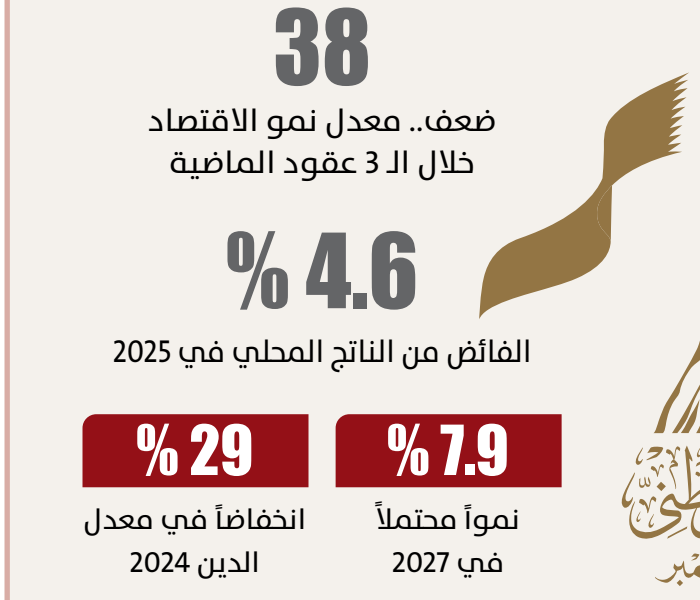

المصدر: لوسيل

By: Hatem Alqadi

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليدا لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبـه نحـو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلـى

مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميـم بن حمـد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمـد بن خليفـة آل ثاني

وإلى سـمو
الشيخ عبدالله بن حمـد آل ثاني
نائب الأمـير

وإلى الشعـب القطـري الكريـم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم
بالأمـن والعـز والرخـاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البـلاد المفدى

مركز قطر للمال
Qatar Financial Centre

محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE REGULATORY AUTHORITY

أكاديمية قطر للمال والأعمال
Qatar Finance and Business Academy
QFBA

ثبات وازدهار الاقتصاد بسبب ديناميكية قطاعاته.. البنك الدولي:

4.6 % الفائض من الناتج المحلي في 2025 و 2.3 % نمو حصة الفرد 2024

قطر مهيأة لتدخل ضمن أفضل 10 دول من حيث بيئة الأعمال

600 شركة مرخصة تضمها المحفظة الاستثمارية لهيئة منطقة الأسواق الحرة 2024

قنا – **لوسيل**

يواصل الاقتصاد القطري تحقيق المؤشرات الدالة على ثباته وازدهاره، بينما تعمل الحكومة القطرية الرشيدة على استكمال وتعزيز بنى اقتصاد قطري متنوع، مدفوع بمبادرات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومدعوم بسلسلة من الإصلاحات التنظيمية والحوافز الاستثمارية، ومؤهل لتبوؤ مرتبة متقدمة بين أفضل 10 دول من حيث بيئة الأعمال، وهي الأهداف التي تؤكدها البيانات الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالمية المختصة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي ذات السياق توقع البنك الدولي تسارع نمو الاقتصادي القطري إلى 2,7 % في عام 2025، وقدر تقرير له نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,3 % العام الجاري، على أن تحقق موازنة قطر فائضاً يوازي 4,2 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024، و4,6 % من الناتج المحلي في 2025.

ورجح التقرير أن يرتفع رصيد حساب المعاملات الجارية العام الحالي إلى معدل يوازي 14,5 % من الناتج المحلي الإجمالي، يحدث ذلك بدعم من الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ونمو القطاع السياحي، الذي يعد أبرز القطاعات التي من شأنها الإسهام في تحقيق رؤية 2030 المبنية في الأساس على التقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال وتنويع مصادر الدخل

ووفق بيان بعثة صندوق النقد الدولي الأخير «يعود نمو الاقتصاد الوطني إلى الديناميكية التي شهدتها مختلف قطاعاته، حيث حقق قطاع الطاقة الكثير من الإنجازات المهمة في مجالات النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية والطاقة النظيفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ تستمر قطر للطاقة في القيام بدورها الريادي المتمثل في الاستثمار الأمثل لثروات الدولة الطبيعية من النفط والغاز، وفقا للأسس التي حددتها رؤية قطر الوطنية 2030، بهدف تزويد الدولة باحتياجاتها من مصادر الطاقة، ورفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الشاملة للبلاد».

تنظيم وتداول الأصول الرقمية

وفي خضم احتفالات قطر باليوم الوطني نظم مركز قطر للمال عددا من الفعاليات المهمة خلال العام الجاري، أبرزها منتدى قطر للأسواق المالية 2024 بالتعاون مع بلومبيرغ، الذي عقد هذا العام تحت عنوان الاتجاهات المؤثرة على مشهد الأسواق الناشئة والبنية التحتية المستدامة والنقل، وسلط الضوء على توجهات الأسواق الناشئة والبنية التحتية المستدامة.

واستضاف المركز أعمال المؤتمر العشرين لمنتدى التسجيل التجاري لعام 2024، الذي عقد لأول مرة في دولة قطر، بحضور شخصيات مرموقة تمثل أكثر من 50 دولة من الدول الأعضاء في المنتدى ومنظمات شريكة وعدد من قادة الأعمال ونخبة من الخبراء والمختصين في هذه الصناعة من مختلف أنحاء العالم، كما عقد مركز قطر للمال فعاليات خاصة بإدارة الثروات، تمت خلالها مناقشة الفرص والتحديات في هذا المجال، مع التركيز بشكل خاص على الشركات العائلية في قطر.

وفي خطوة نوعية لتعزيز المنظومة المالية في قطر، أصدر مركز قطر للمال إطار عمل شاملا ومبتكرا لإنشاء وتنظيم الأصول الرقمية وتداولها، حيث يهدف الإطار إلى توفير منظومة آمنة وشفافة للأصول الرقمية، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستهل مختبر الأصول الرقمية خلال هذا العام أولى عملياته، حيث يضم حاليا 29 مشاركا يعملون على ابتكار وتطوير الحلول والخدمات الرقمية واختبار فعاليتها وتسويقها، وذلك بالاستفادة من خدمات الدعم التي يوفرها المختبر.

وبالتزامن مع هذا النمو الملحوظ، حقق المركز إنجازا بارزا هذا العام بانضمامه إلى القادة العالميين في مجال حماية خصوصية البيانات، حيث نال مكتب حماية البيانات لدى المركز العضوية الكاملة في الجمعية العالمية للخصوصية، ويعكس هذا الإنجاز التزام المركز بتطبيق أعلى المعايير العالمية في مجال حماية خصوصية البيانات، كما حصد المركز ثلاث جوائز مرموقة تقديرا لجهوده المستمرة في تعزيز الابتكار بقطاع الخدمات المالية، ومبادراته النوعية في المسؤولية الاجتماعية.

ثلاث اتفاقيات إستراتيجية

ووفق تقرير لـ «قنا» ضمن انجازات الدولة أيضا، حققت هيئة المناطق الحرة - قطر العديد من الانجازات، شملت توقيع اتفاقيات وإبرام شراكات استراتيجية مع العديد من المؤسسات والجهات داخل وخارج قطر، حيث أثمرت شراكات الهيئة مع وزارة المواصلات عن ثلاث اتفاقيات استراتيجية، كما عززت التعاون مع موانئ قطر لتنسيق العمليات التجارية وتوفير الدعم للمستثمرين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع مجموعة كيوتيرمنلز، لإدارة وتشغيل العمليات في ميناء المرسى، فضلا عن توقيع اتفاقية أخرى مع شركة ملاحة لإنشاء حوض جديد لملاحة يمتد على مساحة 22،000 متر مربع مخصص لليخوت والسفن في ميناء المرسى الواقع في منطقة أم الحول الحرة، باستثمارات أولية بقيمة 80 مليون ريال.

وحرصت الهيئة على تعزيز سبل التعاون والتنسيق مع العديد من الشركات الدولية الكبرى، أبرزها توقيع اتفاقية مع مجموعة لويي القابضة، إحدى كبريات الشركات الصينية المتخصصة في مجال الاستثمار، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية لإنشاء مجمع صناعي عالمي في دولة قطر، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدوحة، وتنويع الاقتصاد الوطني وتوطين الصناعات، كما عقدت اتفاقية مع فيديكس لوجستيكس لتأسيس منشأة إقليمية للخدمات اللوجستية في المناطق الحرة.

وبهدف تسهيل تأسيس مركز خدمات متطور داخل منطقة راس بوفنطاس الحرة، وقعت هيئة المناطق الحرة اتفاقية مع شركة سيمنس للطاقة الألمانية، ليكون بمثابة مركز إقليمي لشركة سيمنس وغيرها من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية بقطاع الطاقة في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أبرمت مذكرة تفاهم مع شركة إيفونيك المتخصصة في مجال المواد الكيميائية بألمانيا، تهدف لإنشاء مصنع للشركة في منطقة أم الحول الحرة، يخدم قطاعات النفط والغاز والصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الشرق الأوسط.

قطاعات التكنولوجيا الناشئة

وأولت هيئة المناطق الحرة أهمية خاصة خلال العام 2024 لقطاعات التكنولوجيا الناشئة، حيث واصلت شراكاتها الاستراتيجية مع شركة جوجل كلاود العاملة في مجال الهندسة الرقمية، من خلال المنطقة السحابية الأولى من نوعها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشمال إفريقيا، كما دشنت مركز التميز التابع لجوجل كلاود في مجمع الأعمال والابتكار بمنطقة راس بوفنطاس الحرة مؤخرا، والذي يعزز جهود التحول الرقمي وبناء القدرات لتكون قطر مركزا إقليميا رائدا للتكنولوجيا المتقدمة، حيث من المخطط لمركز التميز أن يقوم بتدريب 2،000 شخص سنويا على تقنيات جوجل كلاود.

وأثمرت شراكة هيئة المناطق الحرة مع جوجل كلاود عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بالو ألتو نيتووركس لتعزيز استراتيجية تعدد الحوسبة السحابية، على هامش قمة جوجل كلاود، التي عقدت في الدوحة، كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى مع شركة كوانتيفاي، الشريك الاستراتيجي لشركة جوجل كلاود، لتأسيس أول مركز عالمي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال الهندسة الرقمية بالمناطق الحرة في قطر، والتي تعد خطوة كبيرة في دفع عجلة الابتكار وتسريع مبادرات التحول الرقمي محليا وإقليميا.

كما شهد العام الجاري دعم هيئة المناطق الحرة لقضايا الاستدامة في جميع القطاعات، حيث استطاعت بالتعاون مع شركة إيه بي بي أي - موبيليتي المتخصصة في مجال حلول شحن المركبات الكهربائية وهيئة الأشغال العامة، افتتاح منشأة إيه بي بي أي - موبيليتي الجديدة بمنطقة أم الحول الحرة، لتكون المنشأة الوحيدة للشركة في الشرق الأوسط وإفريقيا، ونقطة الانطلاق المركزية لتوفير خدماتها في المنطقة بأكملها وحرصت الهيئة على توسيع محفظتها الاستثمارية خلال العام 2024، لتشمل حاليا أكثر من 600 شركة مرخصة من جميع القطاعات والمجالات، وذلك بانضمام أكثر من 160 شركة خلال هذا العام.

وفيما يتعلق بالعمل لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030، ترتكز جهود هيئة المناطق الحرة على رفد العمل الحكومي بمختلف قطاعاته، حيث يتمحور دورها الأساسي حول تعزيز مكانة دولة قطر كمركز عالمي للخدمات اللوجستية، عبر مواصلة البناء على عامل الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المناطق الحرة في قطر، ودعمها بالبنية التحتية الذكية وشبكة الإنترنت فائقة السرعة، والكوادر ذات الكفاءة والخبرة، إلى جانب تكثيف التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، لتشجيع كبرى شركات الشحن والخدمات اللوجستية في العالم على افتتاح مراكز إقليمية تتبع لها في قطر.

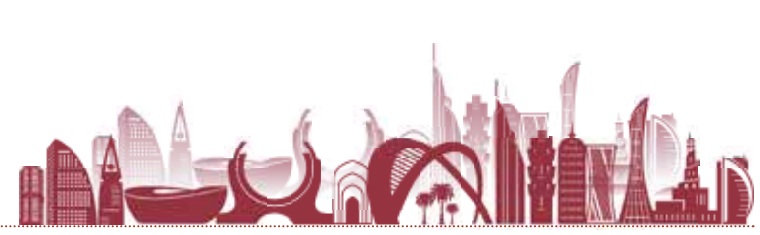

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليدا لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبـه نحـو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميـم بن حمـد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمـد بن خليفـة آل ثاني

وإلى سـمـو
الشيخ عبدالله بن حمـد آل ثاني
نائـب الأمـير

وإلى الشعـب القطـري الكريـم
سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة
العزيزة وقطر تنعم بالأمـن والعـز والرخـاء
في ظل القيـادة الحكيمـة لأميـر البـــلاد المفدى

QATAR AIRWAYS القطرية

oneworld

العدد 2810 - الأربعاء 17 جمادى الآخرة 1446 هـ - 18 ديسمبر 2024

ركزت على قطاعي التعليم والصحة... خبراء ورجال أعمال:

موازنة 2025 تعطي دفعات قوية للاقتصاد المعرفي ومشاريع التنمية المستدامة

خاص – لوسيل

أشاد خبراء الاقتصاد والباحثون ورجال الأعمال بموازنة الدولة لعام 2025 ووصفوها بأنها ركزت على تنمية الاقتصاد المعرفي والارتقاء بأدواته وبنيته التحتية من اجل مواصلة تنفيذ رؤية الدولة 2030، ومواصلة اهتمامها بالانسان والاستثمار بالعقول من خلال الارتقاء بمستويات الصحة والتعليم بمخصصات تصل إلى 20 % وتبلغ 41,4 مليار ريال، ما يقضي بتوسعة وتطوير المدارس، والمؤسسات التعليمية، ورفع الرواتب والأجور بنسبة 5,5% واستكمال المشروعات العملاقة والتوسع بالمشروعات الجديدة وتنويع مشروعات الاقتصاد القطري. وفي معرض تحليل لجانب منها، أكد تقرير محلي، أن الموازنة العامة لدولة قطر لسنة 2025 ستساهم في انتعاش القطاع العقاري، بسبب ارتفاع إجمالي المصروفات بقرابة 4,6 % على أساس سنوي ليبلغ 210,2 مليار ريال، مقابل 200,9 مليار ريال في موازنة 2024.

التركيز على التعليم والصحة

وأوضح تقرير شركة «الأصمخ» للمشاريع العقارية أن الموازنة الجديدة تركز على قطاعي التعليم والصحة، بمخصصات تصل إلى 20 % وتبلغ 41,4 مليار ريال، ما يقضي توسعة وتطوير المدارس، والمؤسسات التعليمية، وإنشاء المراكز الصحية، وتطوير المستشفيات وغيرها، لافتاً إلى أن الإنفاق على هذين القطاعين يساهم في تعزيز الأعمال للشركات الخاصة في مجال البناء والتطوير، ويدعم نمو الشركات المنتجة لمواد البناء كالحديد والإسمنت.

وحسب الموازنة سيجري تنفيذ المشروعات الرئيسية واستكمال المشاريع العامة وفق الخطط المعدة مسبقاً، ومن أهمها مشاريع تطوير أراضي المواطنين، وتطوير الخدمات العامة، مما يؤدي إلى نمو أعمال الشركات العقارية القطرية، وشركات المقاولات الوطنية.

وأشار تقرير «الأصمخ»، إلى أن خطة الموازنة الجديدة ستصب في صالح القطاع العقاري من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية واستكمال مشاريع تطوير الطرق والمدن المختلفة مثل لوسيل وجزيرة اللؤلؤة وغيرهما، لتكون قادرة على استيعاب التوسع المرتقب في الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

تعزيز الاقتصاد الوطني

وقال سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة قطر، إن موازنة الدولة للسنة المالية 2025 تؤكد على نجاعة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية السليمة التي تبنتها الدولة، لا سميا فيما يخص التنويع الاقتصادي في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، كما تعكس حرص القيادة الرشيدة على استمرار تعزيز الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

وقال سعادته في تصريحات إعلامية إن الموازنة العامة للعام 2025 تتواكب مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة والتي تركز على تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار، ونوه بأن الموازنة ركزت على عدد من القطاعات الاستراتيجية الهامة والتي تشمل التجارة والصناعة والبحوث والابتكار والسياحة والتحول الرقمي والتعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات لتنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة، لافتا إلى دور هذه القطاعات في بناء اقتصاد المعرفة والابتكار.

علي بن أحمد الكواري

الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني

وأشار سعادة رئيس الغرفة إلى أن الموازنة العامة للدولة أبرزت الإيرادات غير النفطية المتوقعة لعام 2025 لتبلغ 43 مليار ريال قطري، منوها بأن هذا يعكس تركيز الدولة على القطاعات غير النفطية في إطار سياسات التنويع الاقتصادي وإيجاد طرق دخل بجانب مصادر الغاز والنفط.

ولفت إلى أن تخصيص 41,4 مليار ريال وهو ما يعادل 20 % من إجمالي الموازنة لقطاعي الصحة والتعليم، يؤكد استمرار اهتمام القيادة الرشيدة بتطوير رأس المال البشري ورفع مستوى الخدمات العامة سواء الصحية أو التعليمية.

تنويع الاقتصاد

ووصف الأكاديمي والخبير الاقتصادي محمد البدر خلال حديثه لـ لوسيل الموازنة بأنها: «مبشرة وتجعلنا نشعر بالتفاؤل وتعكس قوة ومتانة الاقتصاد القطري والحرص على دعم وتعزيز مشروعات التنمية، واستمرار الحكومة في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية خاصة في القطاعات الرئيسية، وتحقيق التنمية المستدامة». واشار الى تأثيرات الموازنة الإيجابية على القطاع الخاص وزيادة المصروفات بنسبة 4,6% لتصل إلى 210,2 مليار ريال، الأمر الذي سيعزز انتعاش الاقتصاد بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، ودعم حركة التنمية.

وأوضح البدر: «أن الموازنة العامة الجديدة تساهم في تنويع الاقتصاد من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة للقطاعات الاستراتيجية التي تشمل الزراعة والامن الغذائي والتجارة والتصنيع، والذكاء الاصطناعي والابتكار، والسياحة، والتحول الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق التنمية المُستدام».

وخلص للقول: «إن هذه القطاعات هي التي تقود الاقتصاد الوطني من أجل بناء الاقتصاد المعرفي والاهتمام بالعنصر البشري وتحقيق الرفاهية والحياة الكريمة والارتقاء بمستويات المعيشة، حيث ترتفع الرواتب والأجور 5,5% خلال موازنة 2025».

> توقعات بطفرة في النمو بنسبة 7,9% في عام 2027 بدلاً من 2,4% خلال 2025

> تقرير محلي: خطة الموازنة الجديدة ستصب في صالح القطاع العقاري

> د. ميرفت أحمد: اهتمت بكافة مجالات التنمية المستدامة

وقالت الباحثة بمجال التنمية المستدامةد. ميرفت احمد علي لـ لوسيل «أن الحكومة مُستمرة في نهجها بالاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم حيث بلغت مخصصاتهما 20% من إجمالي الموازنة، لأنهما الركيزة الرئيسية لتحقيق التنمية المُستدامة. وأعربت عن تفاؤلها بالفترة القادمة في أن يستمر اقتصادُنا الوطني في تحقيق معدلات نمو أفضل تتجاوز ال 4% خلال العام القادم والأعوام القادمة».

أضواء على الموازنة

تتوقع قطر عجزًا بقيمة 13,2 مليار ريال (3,62 مليار دولار) في موازنة العام المقبل 2025، التي اعتمدها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وقدر وزير المالية الإيرادات الإجمالية للموازنة بنحو 197 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2,5% مقارنة بموازنة 2024. وتم وضع تقديرات الموازنة بناءً على متوسط سعر نفط عند 60 دولارًا للبرميل. وتُقدر إيرادات النفط بـ154 مليار ريال، مقابل 159 مليار ريال في موازنة العام الجاري، بينما من المتوقع أن تستقر الإيرادات غير النفطية عند 43 مليار ريال، وهو نفس المستوى المقدر في الموازنة السابقة، وفقا لـ «رويترز».

أما على مستوى النفقات العامة، فمن المتوقع أن تصل إلى 210,2 مليار ريال، بزيادة نسبتها 4,6% عن موازنة 2024. وأكد الوزير أن العجز المتوقع سيتم تمويله عبر أدوات الدين المحلية والدولية حسب الحاجة.

ووفق ما ورد بالموازنة فإن مخصصات قطاعي الصحة والتعليم تبلغ 41,4 مليار ريال (11,35 مليار دولار)، وهو ما يمثل 20% من إجمالي الموازنة، مما يعكس استمرار التزام الدولة بسياسات تطوير رأس المال البشري ورفع مستوى جودة الخدمات العامة.

وتم تخصيص الموارد المالية اللازمة للقطاعات الإستراتيجية التي تشمل التجارة والصناعة، والبحوث والابتكار، والسياحة، والتحول الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات من أجل دعم جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وارتفعت مخصصات الرواتب والأجور لعام 2025 بنسبة 5,5%عن عام 2024 لتصل إلى 67,5 مليار ريال (18,5 مليار دولار)، وزادت مخصصات المصروفات الجارية بنسبة 6,3% والمصروفات الرأسمالية الثانوية بنسبة 7,7% مقارنة مع العام السابق، بينما شهدت موازنة المصروفات الرأسمالية الكبرى زيادة طفيفة بنسبة 1,4% لدعم استمرار تنفيذ المشاريع الإستراتيجية والتنموية.

وكان مجلس الشورى، قد أقر مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2025، ومشروع قانون باعتماد الموازنة العامة.

قفزة في النمو

وحول التوقعات التي تشير إلى قفزة في نمو الناتج المحلي للدولة إلى 7,9% في عام 2027، من نحو 2,4 % خلال العام 2025، أوضح سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية ردا على سؤال خلال مؤتمره الصحفي «أن ذلك يعود بالأساس إلى بدء الإنتاج في مشاريع توسعة الغاز الطبيعي المسال، وزيادته تدريجيا اعتبارا من عام 2026 وحتى عام 2030 للوصول إلى المستويات المستهدفة لقطر للطاقة، مبينا أن هذه الزيادة التدريجية ستنعكس إيجابيا على نمو الناتج المحلي».

وأضاف: «ما يهمنا في هذا الجانب أن متوسط نمو الناتج المحلي خلال السنوات حتى عام 2030 سيتجاوز 4% سنويا، وهي نسب عالية وضمن الأفضل في العالم، وتعكس استدامة نمو الاقتصاد القطري».

وفي شأن ارتفاع التصنيف الائتماني لدولة قطر، أوضح سعادة وزير المالية أن من الأسباب الرئيسية لذلك الانضباط المالي في الدولة، والذي يعتبر من أهم ركائز رفع التصنيف الائتماني للدول، إضافة إلى استمرار الدولة في رفع كفاءة الموارد البشرية، وتعزيز الاحتياطيات المالية وضبط المصروفات، والخطط الاستراتيجية الجيدة للتعامل مع الأزمات.

وأكد سعادة السيد علي بن أحمد الكواري أن التصنيف الائتماني لدولة قطر يعتبر من أفضل التصنيفات في المنطقة والعالم، كما يعكس الثقة باقتصادنا الوطني.

وحول التأمين الصحي قال: «ما زلنا نعكف على إعداد الدراسات واللائحة التنفيذية للتطبيق»، مؤكدا على التأثيرات الإيجابية للتأمين الصحي على القطاع الطبي الخاص وشركات التأمين عند التطبيق، ومشيدا بأدائه والمستويات المرتفعة للخدمات التي يقدمها، مما يعزز الخيارات أمام الراغبين في الحصول على خدمات الرعاية الطبية.

وحول مساهمة الموازنة العامة في تعزيز النمو والاستدامة الاقتصادية، أشار سعادة وزير المالية إلى الدور المتكامل للاستدامة الاقتصادية والاستدامة المالية، من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز نمو الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، مضيفا أن الاستدامة المالية تعزز بناء الاحتياطيات المالية لدى مصرف قطر المركزي، وكذلك احتياطيات جهاز قطر للاستثمار.

تعليقا على تدشين مصنع الباصات الكهربائية.. خبراء تنفيذيون:

قطر تستهدف تحويل منظومة النقل العام إلى حافلات كهربائية بنسبة 100 % بحلول 2030

خاص – لوسيل

دشن سعادة الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني وزير المواصلات مؤخرا حجر الأساس لمصنع تجميع الحافلات الكهربائية بمنطقة أم الحول الحرة، بالتعاون بين شركة مواصلات (كروه)، وشركة يوتونج الصينية، وهيئة المناطق الحرة – قطر، وذلك ضمن اتفاقية إطارية متعددة الأطراف تؤسّس لتشييد مصنع متكامل لإنتاج الحافلات الكهربائية في منطقة أم الحول الحرة، وسوف يعمل المصنع على إنشاء مركز إنتاج للحافلات الكهربائية وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي، ويمتد على مساحة تبلغ نحو 53 ألف متر مربع، ومن المخطط له أن يكتمل تطويره بحلول نهاية عام 2025، ليبدأ في إنتاج الحافلات الكهربائية المخصصة للعمل داخل المدن، والحافلات المساندة للمترو، والحافلات المدرسية، وغيرها من أنواع الحافلات، وبطاقة إنتاجية أولية تبلغ 300 حافلة سنوياً، ومن خطط المصنع المستقبلية زيادة القدرة الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي والاحتياجات المتزايدة للأسواق الإقليمية والدولية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا.

برنامج البنية التحتية

وتكشف سجلات وزارة المواصلات التي اطلعت عليها صحيفة لوسيل:» ان الوزارة بالتعاون مع الجهات التنفيذية في الدولة تنفذ مشاريع برنامج البنية التحتية لحافلات النقل العام المجهزة جميعها ببنية تحتية داعمة للحافلات الكهربائية الصديقة للبيئة تحقيقا لرؤية قطر الوطنية 2030، ومن أهداف هذا البرنامج توفير شبكة متكاملة ومستدامة للنقل العام في الدولة تغطي جميع أرجاء المناطق الحضرية وتشكل وحدة نقل مترابطة تشمل منظومات حافلات النقل العام وشبكة مترو الدوحة وشبكات الترام».

وتشير السجلات الى أن:» البرنامج يتكون من 8 محطات للحافلات في مناطق (السودان، مشيرب، الغرافة، لوسيل، الوكرة، المدينة التعليمية، المنطقة الصناعية، الخليج الغربي المركزية)، بالإضافة إلى 4 مستودعات للحافلات في مناطق (لوسيل، المنطقة الصناعية الجديدة، الوكرة، والريان) وجميع هذه المرافق مدعومة بأكثر من 650 محطة شحن كهربائي لغرض تشغيل الحافلات الكهربائية، كما يضم البرنامج أيضا 4 مواقف اركن وتنقل في (القصار، الوكرة، لوسيل، والمدينة التعليمة) وذلك لخدمة مستخدمي وسائل النقل العام ودعم عمليات التنقل، بالإضافة إلى تطوير ما يزيد عن 2300 موقف انتظار للحافلات موزعة داخل وخارج مدينة الدوحة، مصممة وفقا لأعلى المعايير العالمية وأحدث أنواع التكنولوجيا المستدامة بما يتماشى مع هوية النقل العام».

نحو بيئة نظيفة

ويؤسس برنامج البنية التحتية لحافلات النقل العام في دولة قطر لتحول كامل لمنظومة نقل تعمل بالطاقة الكهربائية النظيفة الصديقة للبيئة. ويستخدم أحدث التقنيات التكنولوجية بهدف توفير أفضل الخدمات وبما يدعم متطلبات التنمية المستدامة. شهدت دولة قطر خلال السنوات القليلة الماضية نموًا سريعًا في تعداد السكان، مصحوبًا بتوسع اقتصادي قوي. وقد تطلب ذلك إدخال المزيد من التطورات والتحديثات على البنية التحتية لقطاع النقل البري لدعم القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدمية المتنوعة. وفي ضوء الأهمية المتزايدة لقطاع النقل البري في تعزيز نمو وتنافسية اقتصاد دولة قطر، يواصل القطاع جهوده الرامية إلى تطوير بنية تحتية متقدمة تتوافق مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. فقد خصصت الدولة 95% من استثماراتها الضخمة في البنية التحتية لمشاريع تنظيم النقل البري بهدف زيادة طول الطرق السريع إلى 8,500 كيلو متر، بالإضافة إلى بناء 200 جسر و30 نفقًا جديدًا.

وتوضح الوزارة في سجلاتها:»إن رسالة وزارة المواصلات لا تقتصر على تأسيس بنية تحتية عالمية للنقل البري، بل تسعى الوزارة أيضًا إلى إنشاء نظام نقل متكامل وفعال يعمل بتكنولوجيا متطورة، ويخدم كافة القطاعات الخدمية والاقتصادية والبيئية، ويربط قطر بالاقتصاد الإقليمي والعالمي بشكل فاعل. وتواصل الوزارة دورها الحيوي في وضع خطط فعالة ومستدامة لقطاع النقل البري بهدف ضمان توفير شبكة طرق آمنة وموثوقة تمتد في جميع أنحاء دولة قطر وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. يعمل قطاع النقل البري على تطوير بنية تحتية عالمية لأنظمة النقل البري والطرق وبناء شبكة نقل ذكية وآمنة وموثوقة، لدعم الاقتصاد الوطني والقطاعات الحيوية داخل دولة قطر. ويولي القطاع السلامة المرورية وتحفيز الاستثمار والعمل في مجالات النقل البري وتعزيز حركة التجارة الدولية أهمية خاصة لربط دولة قطر بالاقتصاد الإقليمي والعالمي. وانطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030، فان القطاع يواصل جهوده، في إطار عمله واختصاصاته، لوضع خطط فعالة ومستدامة تراعي أفضل الممارسات والمعايير الفنية الدولية، لبناء نظام نقل بري متقدم يمتد في جميع أنحاء الدولة.

تفاصيل حول المصنع

ويتضمن المصنع أحدث معدات وتقنيات اللحام، وأجهزة الدهانات، وخطوط التجميع، إلى جانب مسارات اختبار الحافلات، وسيعتمد على تقنيات التنقل الكهربائي المتطورة، مما يضمن عمليات إنتاج فعّالة ومستدامة، وتساهم بذات الوقت في نقل الخبرات وتوطين صناعة الحافلات الكهربائية في الدولة. يهدف المصنع إلى الاستفادة من الخبرات المتقدمة لكل من شركتي مواصلات (كروه) ويوتونج، بالإضافة إلى توسيع وجود شركة يوتونج التصنيعي في المناطق الحرة في قطر. وبهذه المناسبة قال سعادة الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني وزير المواصلات: «إن إنشاء مصنع لتجميع الحافلات الكهربائية يعد تطوراً رئيسياً في دعم خطط الوزارة نحو تقديم حلول نقل صديقة للبيئة مزودة بأحدث نظم التشغيل العالمية، بما ينسجم مع تنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي ترتكز على دعم الاستدامة البيئية وتعزيز التكنولوجيا الحديثة، وصولاً إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030».

وأضاف سعادته: «كما سيعمل المصنع على تحقيق استراتيجية الوزارة في تحويل منظومة حافلات النقل العام إلى حافلات كهربائية بنسبة 100% بحلول عام 2030، مما يضمن تخفيض نسب الانبعاثات الكربونية، وتحسين جودة الحياة».

وفي سياق متصل، قال سعادة الدكتور المهندس: سعد بن أحمد إبراهيم المهندي، رئيس مجلس إدارة شركة مواصلات (كروه): «في إطار التزامنا بتطوير التنقل المستدام، ونجاحنا في تحويل 73% من حافلات النقل العام إلى حافلات كهربائية، تعكس هذه المبادرة الرائدة التزامنا الراسخ لتوطين أحدث التقنيات المبتكرة في الدولة. ومن خلال تأسيس هذه المنشأة الحديثة، نؤكد ريادتنا في مجال النقل الصديق للبيئة، ونسهم بفاعلية في تحقيق رؤية وزارة المواصلات بالوصول إلى قطاع نقل عام كهربائي بالكامل بحلول 2030، ورؤية قطر لمستقبل أكثر استدامة.»

ومن جهته قال سعادة الشيخ محمد بن حمد بن فيصل آل ثاني الرئيس التنفيذي لهيئة المناطق الحرة – قطر: «بوضع حجر الأساس لإنشاء مصنع تجميع الحافلات الكهربائية في منطقة أم الحول الحرة، وتوقيع الاتفاقية الإطارية المعززة متعددة الأطراف، نضيف خطوة هامة في سياق تطلعاتنا الدائمة لبناء مستقبل أكثر استدامة وتعزيز الابتكار في مجال التصنيع والنقل في قطر، تفتح لنا سبلاً أوسع للتواجد في طليعة منظومة التحوّل العالمي نحو التقنيات الصديقة للبيئة. فنحن بذلك ندعم مساعي الدولة للتنويع الاقتصادي، ونبرهن بصورة جليّة على التزامنا بإرساء أسس اقتصاد مستدام للمستقبل تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 ووفق خطط استراتيجية التحوّل للمركبات الكهربائية.»

خطوة استراتيجية

ومن جانبه قال السيد/ أحمد حسن العبيدلي الرئيس التنفيذي لشركة مواصلات (كروه): «إن استثمارنا في مصنع تجميع الحافلات الكهربائية يعد خطوة استراتيجية مهمة لا تقتصر على تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل هو تجسيد حقيقي لالتزامنا الدائم بالاستدامة البيئية والاجتماعية. ومن خلال شراكتنا مع يوتونج وهيئة المناطق الحرة في قطر، فإننا نضع أسساً جديدة لقطاع النقل العام، عبر توفير حلول مبتكرة وفعالة.»

الشيخ محمد بن حمد:
خطوة مهمة في سياق تطلعاتنا لبناء مستقبل أكثر استدامة

المهندي:
73 % من حافلات النقل العام حولناها إلى كهربائية

العبيدلي:
تجسيد حقيقي لالتزامنا الدائم بالاستدامة البيئية والاجتماعية

الرئيس التنفيذي لمركز أصدقاء البيئة فرهود الهاجري .. في حوار لـ «لوسيل»:

قطر حققت قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية خلال العام 2024

بمناسبة احتفالاتها باليوم الوطني اجرت صحيفة لوسيل حواراً شاملا مع أحد أبرز خبراء التنمية المستدامة في دولة قطر السيد فرهود بن هادي الهاجري - الرئيس التنفيذي لمركز أصدقاء البيئة كشف خلاله: «ان الدولة حققت قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية خلال العام 2024، ووفق الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية تسعى قطر لتصبح مركزاً للابتكار وتستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى 100 مليار دولار حتى 2030، وخصصت 1,5% من الناتج المحلي للبحث والتطوير والتحول إلى اقتصاد المعرفة، وشرعت في الاعداد لإنشاء تسعة تجمعات اقتصادية رئيسية، والتأكيد على الاستدامة لتحقيق أهدافٍ في عدة مجالات، منها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25%، ورفع إنتاجية القوى العاملة بنسبة 2% سنوي.وطرحت رؤية جديدة في حماية وحفظ البيئة باستخدام طائرة "الاوتو جايرو"، وشيدت منصة جودة الهواء تعمل بـ 44 محطة أرضية وفق أحدث المواصفات، وان شراكات محلية متعددة أبرمت مع مركز «أصدقاء البيئة» لتحقيق الاستدامة البيئية، وذلك بعد ان نجح المركز في نشر ثقافة الوعي البيئي بين جميع شرائح المجتمع القطري». وفيما يلي نص المقابلة:

خاص – لوسيل

ما هو تقييمكم لما حققته الدولة بمجالات التنمية الاقتصادية المنشودة والحفاظ على معايير الاستدامة البيئية؟

حققت قطر قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية خلال العام الجاري 2024، مع التركيز على الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة كجزء من رؤيتها الوطنية 2030، حيث تميزت التنمية الاقتصادية التي تحققت بالتنوع والشمول، وشملت جميع مجالات التنمية المختلفة، وذلك وفق رؤية القيادة الرشيدة الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي، مع مراعاة استدامة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يجعل قطر نموذجًا دوليًا يحتذى به.

حدث لوسيل عن أبرز الخطوات التي اتخذت لتحقيق هذه القفزة التنموية؟

كانت أولى هذه الخطوات لتحقيق الإنجازات المنشودة، هو إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، التي تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي بمعدل 4% سنويًا حتى عام 2030، مع التركيز على التنوع الاقتصادي، وذلك عبر تعزيز قطاعات مثل التصنيع، والخدمات اللوجستية، والسياحة البيئية لما تمتلكه الدولة من مقومات بيئية فريدة، وقد تمثل ذلك في إطلاق مشروع «ذا لاند أوف ليجيندز» قطر السياحي المعروف بـ»أرض الأساطير» خلال شهر يونيو 2024، وهو أول مشروع تطوير رئيسي ضمن «مشروع سميسمة»، ويمتد على مساحة 650 ألف متر مربع.

إلى أي مدى نجحت الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية جنبية ضمن رؤيتها التنموية؟

قطعت الدول شوطا ملموسا في هذا المجال وتسعى الآن ضمن رؤيتها الراهنة الى جذب استثمارات أجنبية تصل إلى 100 مليار دولار، وفي سبيل تحقيق ذلك تسعى الدولة إلى أن تصبح مركزاً للابتكار من خلال الاعتماد على طرق جديدة واستراتيجيات حديثة بجميع القطاعات، والتي تحقق التنمية مع المحافظة على البيئة، حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية الثالثة تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي، وذلك من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن الرؤية الوطنية تستهدف ضخ استثمارات طموحة في البحث والابتكار، حيث خصصت الدولة 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي لأعمال البحث والتطوير، ما يعكس تركيزها على التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، الأمر الذي يستدعي العمل على تطوير رأس المال البشري، وهو ما حرصت عليه الدولة عبر توفير برامج تدريبية وتعليمية متقدمة للكوادر الوطنية، بما يتماشى مع متطلبات السوق الحديث، بالإضافة إلى تحسين سياسات الاستقدام وزيادة نسبة العمالة الماهرة القادمة من الخارج.

كيف تحقق الدولة التنمية المستدامة من خلال خططها بمختلف القطاعات؟

خلال تنفيذها للخطط الاقتصادية المتنوعة، تعمل الدولة على تحقيق الاستدامة البيئية الشاملة والعمل على إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة عالية، مع الحد من الانبعاثات الكربونية، حيث تركز مؤسسات الدولة الصناعية والمنتجة للطاقة على تطوير تقنيات منخفضة الكربون، بالإضافة إلى توسع الدولة في مبادرات إدارة المخلفات الصلبة، وترشيد استخدام المياه، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وذلك من خلال تعزيز الطاقة الشمسية كمصدر رئيسي، والذي تجسد في محطة الخرسعة، والتي تنتج 2 مليون ميجاواط من الطاقة في الساعة، وهو ما يعادل استهلاك 55 ألف منزل في قطر.

ماذا عن البنية التحتية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ؟

في إطار سعيها لتحقيق هذه القفزة الاقتصادية التي تحدثنا عنها آنفاً، عملت دولة قطر على إنشاء وتطوير بنيتها التحتية بطريقة مستدامة، طبقاً للمعايير البيئة العالمية، شملت هذه المشاريع تحسين النقل العام، بما في ذلك تعزيز شبكة مترو الدوحة، وإنشاء أسطول كامل من وسائل النقل العام التي تعمل بالكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء المدن الخضراء، والتوسيع في الحزام الأخضر حول مدينة الدوحة.

حيث أظهرت قطر التزامًا واضحًا بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خلال عام 2024، من خلال سياسات ومشاريع شاملة تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية، مشيراً إلى أن هذه الإنجازات ليست مجرد نجاح محلي، بل تمثل نموذجًا عالميًا يعكس رؤيتها الطموحة لتصبح دولة متقدمة بحلول 2030.

وزارة البيئة وحمايتها لإرثنا الوطني

تصنفون ضمن ابرز خبراء الاستدامة في الدولة... ما هو تقييمكم للجهود التي تبذلها زارة البيئة والتغير المناخي في هذا المجال ؟

ضمن رؤيتها للحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة، عملت وزارة البيئة والتغير المناخي، خلال العام 2024، على تعزيز السياسات التي تدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وبدأت بمبادرات تعزز كفاءة الطاقة ودعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والتوسع في المساحات الخضراء، مما ساهم في امتصاص الكربون، كما أولت الوزارة اهتمامًا بإدارة النفايات، وأنشأت أنظمة جديدة ومتنوعة لإعادة التدوير.

ومن أهم إنجازاتها خلال 2024 في جانب حماية وحفظ البيئة.. إطلاق وزارة البيئة والتغير المناخي عملية الرصد الجوي للبيئة، باستخدام طائرة "الاوتو جايرو" العمودية، والتي تحمل تكنولوجيا وتقنيات متقدمة، تساهم في تقديم المعلومات والبيانات البيئية بشكل دقيق، كما تعمل على مراقبة السواحل البحرية بالدولة، ودعم البحث العلمي البيئي للحفاظ على الحياة الفطرية، ومتابعة الحيوانات والنباتات البرية من مسافات بعيدة بالسماء.

وفي ذات السياق جرى إطلاق النسخة المحدثة من منصة جودة الهواء، والتي جاء تصميمها وفق أحدث المواصفات العالمية، وتعمل من خلال اتصالها بـ 44 محطة أرضية تقوم برصد جودة الهواء بجميع أنحاء الدولة، كذلك برنامج حماية واستعادة الشعاب المرجانية للدولة، والذي يأتي ضمن جهود الدولة لتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030م، حيث يهدف البرنامج إلى تنمية وزيادة أعداد الشعاب المرجانية في المناطق المتضررة، وقد قامت الوزارة من خلال هذا البرنامج بمسح ودراسة 17 موقعاً بالمياه الإقليمية القطرية، وكشفت عن وجود أنواع عديدة من الكائنات الحية للمرة الأولى في قطر.

ومن ابرز البرامج ايضا، برنامج تسوير وتأهيل الروض في قطر، والذي يعدّ من المبادرات البيئية البارزة التي أطلقتها وزارة البيئة والتغير المناخي بهدف حماية البيئة الطبيعية، وذلك بهدف حمايتها من التدهور الناجم عن الرعي الجائر والتعديات البشرية، كما يُسهم البرنامج في تحسين جودة التربة وزيادة الغطاء النباتي، وفي جانب التنوع البيولوجي، أطلقت الوزارة برنامج رعاية وإطلاق السلاحف صقرية المنقار، والتي وصل عدد إطلاقها خلال الخمس سنوات الماضية إلى أكثر من 50 ألف سلحفاة.

دور وطني لأصدقاء البيئة

بما أنك تترأس مركز أصدقاء البيئة.. عرفنا على المركز ودوره في حماية البيئة بدولة قطر ؟

يلعب مركز أصدقاء البيئة دورًا رئيسيًا في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة في دولة قطر، وهو أحد أبرز المراكز المعنية بنشر الوعي البيئي وتدريب الأجيال الشابة على الممارسات المستدامة، حيث تأسس المركز عام 1992، ليكون منصة مجتمعية تهدف إلى نشر ثقافة الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية، تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تضع البيئة كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويسعى المركز إلى نشر ثقافة الوعي البيئي، من خلال سلسلة من الأنشطة والبرامج التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على فئة الشباب والفتيات، حيث يُولي المركز اهتمامًا كبيرًا لتدريب هذه الفئة على عمليات إعادة التدوير، خاصة النفايات الصلبة والمواد البلاستيكية، وطرق فصلها بطريقة صحيحة لإعادة تدويرها، وذلك من خلال إقامة ورش العمل والتي تشمل التدريب، والمحاضرات التوعوية

هل نجح مركز أصدقاء البيئة خلال السنوات الماضية في إنشاء هذا الجيل ؟

بالطبع.. ولله الحمد نجح المركز في إنشاء جيل من الشباب المدرك لأهمية البيئة المحلية، كإرث وطني يجب الحفاظ عليها، كما ساهم المركز في صناعة رواد أعمال في مجال إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى موارد اقتصادية. فمن خلال الأنشطة التي يتم إطلاقها في صورة برنامج شامل لكل موسم، يعمل البرنامج على تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تسعى إلى تحقيق الاستدامة البيئية وصون التنوع الحيوي بدولة قطر، حيث يتم وضع هذه البرامج بشكل منهجي وعلمي مدروس، بما يتناسب مع متطلبات كل موسم ويحقق رؤية الدولة، مستخدمة في ذلك تنظيم المحاضرات والورش والزيارات الخارجية، بما يحقق تنمية مالهارات البيئية للشباب والفتيات.

نطالع كل فترة خبرا عن توقيع المركز لاتفاقية مع مؤسسات وجهات محلية.. اذكر لنا ما هي آخر هذه الاتفاقيات وما هو الهدف منها ؟

بالفعل وقع مركز أصدقاء البيئة مؤخرًا عدة اتفاقيات مع مؤسسات محلية، بما يتوافق مع رؤية الدولة لتحقيق الاستدامة البيئية، ومواجهة التحديات البيئية العالمية، كذلك تعزيز الممارسات المستدامة، وتربية أجيال واعية بيئيًا قادرة على المساهمة في حماية البيئة وتنميتها. فخلال المشاركة بمعرض إكسبو الدوحة 2023، وقعنا مذكرة تفاهم، مع بلدية الريان، كما تم توقيع اتفاقية مع وزارة البيئة والتغير المناخي، كذلك جرى توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة البلدية، وذلك بهدف تعميق الوعي البيئي لدى فئات الشباب وتدريبهم وتنمية مهاراتهم في العمل الجماعي لخدمة البيئة.

وفي ذات السياق، قام المركز بعقد شراكة مع مؤسسة "كينجدوم كونسلت"، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز مبادرات الاستدامة البيئية من خلال تقديم حلول مبتكرة لزيادة الوعي البيئي، تشمل المبادرات نشر التعليم البيئي، استخدام التكنولوجيا مثل التطبيقات الرقمية لتقليل الهدر في الموارد. وكذلك وقع أصدقاء البيئة مذكرة تعاون مع شركة "مزرعتي"، حيث يركز هذا التعاون الذي يستمر لعامين، على رفع الوعي البيئي بين الشباب والفتيات، ويتضمن البرنامج أنشطة وفعاليات تعليمية مثل الورش والمحاضرات، بالإضافة إلى جهود لتنمية المناطق البيئية المحلية سواء البرية أو البحرية، مع التركيز على الابتكار البيئي بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

- **1.5 %** من الناتج المحلي خصصته الدولة للبحث والتطوير والتحول إلى اقتصاد المعرفة
- وزارة البيئة عززت من سياسات التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون
- رؤية جديدة في حماية وحفظ البيئة باستخدام طائرة «الاوتو جايرو»

قرارات مهمة تعزز من عملية دعم الاستثمارات

4200 شركة ومشروع تجاري أسقطت ديونها

الدوحة - لوسيل

شهد عام 2024 تطورات مهمة تعزز من عملية دعم الاستثمارات في الدولة وعملية التنمية تمثلت في إسقاط للديون عن المشروعات وتخفيض رسوم الخدمات، وفي ذات السياق اتخذت الدولة خطوات مهمة لدعم مشروعات التنمية في البلاد، أبرزها المكرمة الأميرية السامية التي تفضل بها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله» والمتعلقة بإسقاط القروض القائمة عن الشركات المستفيدة من برنامج الضمانات الوطني لمساندة القطاع الخاص خلال فترة جائحة كورونا، وقد عمل بنك قطر للتنمية على تطوير وتحديث البرنامج عدة مرات منذ تاسيسه مثل تمديد فترة السماح وزيادة سقف التمويل للمستفيدين منه تبعاً لحاجات القطاع الخاص المتغيرة وطبيعة التغير المستمر للمشهد الاقتصادي الوطني والعالمي، وأثبت البرنامج نجاحه بتقديم خدماته لأكثر من 4,200 شركة، وبلغ إجمالي قيمة الضمانات المصدرة 3,6 مليار ريال قطري.

باقات استثمارية جديدة

وفي إطار المكرمة الأميرية السامية، أعلن بنك قطر للتنمية عن إطلاق ثلاث باقات استثمارية جديدة مصممة لدعم رؤاد الأعمال في شركات القطاع الخاص في مختلف مراحل تطورها. إذ توفر الباقات الجديدة دعماً شاملاً للشركات الناشئة في بداية مشوارها، وللشركات الصغيرة، ومن بينها إطلاق مبادرة منح تمويلات قصيرة الأجل بنسب أرباح صفرية لتمويل رأس المال العامل للشركات القطرية التي استفادت سابقاً من برنامج الضمانات الوطني وأتمت سداد قروضها، على أن تكون قائمة باعمالها حتى هذا التاريخ. وعليه يقوم بنك قطر للتنمية بالتواصل مع الشركات المعنية لتمكينهم من الاستفادة من هذه المبادرة، التي تعتبر استكمالاً لخطة دعم القطاع الخاص تماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

يُذكر أنّ بنك قطر للتنمية كان قد أطلق سابقاً محفظته التمويلية لبرنامج الضمانات الوطني بهدف مساندة الشركات في نقل تسهيلاتها الائتمانية من البنوك الشريكة وتوفير شروط سداد أكثر مرونة لها. واليوم يستكمل البنك مهمته برفد شركات القطاع الخاص بالمنتجات والخدمات القادرة على تسهيل نموها وتطوير أعمالها كي تتمكن من المشاركة الفعّالة في ازدهار الاقتصاد الوطني.

وانطلق برنامج الضمانات الوطني في عام 2020 استجابةً لتحديات جائحة كورونا، ومساندةً للقطاع الخاص عبر تقديم الإمدادات المالية اللازمة وتخصيص ضمانات بنسبة 100% من خلال بنك قطر للتنمية للبنوك المحلية.

وحسب سجلات البنك: «تختص إدارة الاستثمار في بنك قطر للتنمية بتمويل الشركات الناشئة القطرية والمشاريع الريادية، وتركز بشكل خاص على تعزيز مكانة دولة قطر كوجهة جاذبة للاستثمار، وتلعب البرامج المتنوعة للاستثمار دوراً جوهرياً في توفير رأس المال الضروري للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، لتساهم بذلك في تقليل حجم المخاطر للمستثمرين، سواء الأفراد أو الشركات. وتمثل مبادرات الاستثمار هذه جزءاً رئيسياً من استراتيجية البنك الرامية إلى الأخذ بيد الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من الفكرة وحتى التصدير. وفي ذات السياق استثمر البنك أكثر من 92 مليون ريال قطري من رأس المال المستثمر والمصروف في الشركات الناشئة، وبلغ النمو السنوي لتلك الاستثمارات 24% «

برامج يمولها البنك

ويمول البنك 5 برامج، ويتيح برنامج رواد العرب الاستثماري من بينها للشركات الناشئة دعماً شاملاً لا يتوقف على التمويل فقط. حيث يوفر البرنامج فرصة الانضمام إلى برامج الاحتضان والتسريع التابعة لبنك قطر للتنمية، بالإضافة إلى تقديم مساحات عمل متكاملة، ودعماً قانونياً وإرشاداً من خبراء المجال، بالإضافة إلى الشركات مع الجامعات والشركات القطرية لدعم استقطاب الكفاءات المحلية والتعاون في مشاريع تجريبية. ويوفر البرنامج 3 مستويات تمويلية تتناسب مع مراحل نمو الشركات الناشئة، الا وهي مرحلة الإطلاق بتمويل يصل إلى 250,000 دولار أمريكي لدعم الشركات في مرحلة التحقق من صحة الفكرة. ومرحلة البدء بتمويل يصل إلى 500,000 دولار أمريكي للشركات التي لديها نموذج أولي أو منتج أولي وتسعى لإطلاقه في السوق القطري. ومرحلة النمو بتمويل يصل إلى 5,000,000 دولار أمريكي للشركات القائمة التي تهدف إلى توسيع عملياتها في قطر».

ويهدف برنامج إثمار إلى بناء جيل جديد من رواد الأعمال القطريين أو الشركات القطرية من خلال تقديم الدعم ورأس المال الاستثماري إلى رواد الأعمال القطريين أو الشركات القطرية لمساعدتهم في بدء مشاريعهم وإنشائها. من خلال برنامج إثمار، يساهم بنك قطر للتنمية بدعم التنوع الاقتصادي القطري لتمكين القطاع الخاص من الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة، ويقدم بنك قطر للتنمية تمويلاً بحدّ أقصى يصل إلى 90% من قيمة جولة التمويل الاستثماري (في حين يقوم صاحب المشروع بتمويل القيمة المتبقية بمقدار 10%) وبمبلغ اقصاه 1,825 مليون ريال قطري لكل شركة ناشئة.

بينما يهدف برنامج الاستثمار المشترك، الأول من نوعه في قطر، إلى دعم التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع المبادرات الاستثمارية في القطاع الخاص، حيث يقدم بنك قطر للتنمية الدعم للمستثمرين في القطاع الخاص والأفراد عبر مشاركتهم في الاستثمار في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

ويشارك بنك قطر للتنمية في الاستثمار المشترك بمبلغ يصل إلى 3,65 مليون ريال قطري لكل صفقة، تخضع نسبة الاستثمار المشترك من قبل بنك قطر للتنمية لتوصية فريق الاستثمار مع وجود استثناءات وتدرس كل حالة على حدة. لا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لملكية الذراع الاستثماري لبنك قطر للتنمية في الشركة المُستثمرة 49%. ويسعى البرنامج لتسريع نمو القطاعات ذات النمو المرتفع في قطر من خلال الاستثمار المشترك بين مستثمر أو مستثمرين أفراد والكيانات العامة أو الخاصة أو صناديق الاستثمار و غيرها من المؤسسات للاستثمار في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المبكرة. ويسعى هذا النوع من البرامج الى زيادة حجم الاستثمار في القطاع الخاص كونه يتيح للمستثمرين الحصول على النتائج المرجوة مع الدخول برأس مال أقل، وذلك بسبب رأس المال التكميلي من برنامج الاستثمار المشترك.

ويقدم هذا التمويل غير الربحي ليكون بمثابة صندوق استثماري في المراحل المبكرة للشركات الموجودة في محفظة قسم الاحتضان وتسريع الأعمال في بنك قطر للتنمية وذلك عبر استخدام أداة استثمارية قابلة للتحويل، بهدف توفير الوصول إلى رأس المال الأولي لرواد الأعمال في مرحلة ما بعد الفكرة على أن تكون أعمالهم متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والشركات الموجودة في محفظة حاضنات ومسرعات الأعمال ورواد الأعمال في المراحل المبكرة من مشاريعهم والراغبين بتوسعة أعمالهم.

وأخيراً برنامج «أبدأ من قطر» الاستثماري ويهدف إلى جذب الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا لتاسيس أعمالها أو توسيعها في قطر. ويقدّم البرنامج حلول التمويل لهذه الشركات، سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة النموّ والتوسّع، بالإضافة إلى خدمات الدعم والتحفيز التي تُكمّل الحوافز والخدمات التي تقدمها منصة «أبدأ من قطر». وتشمل هذه الفئة رواد ورائدات الأعمال الذين لديهم «إثبات مفهوم» متين وواضح، أو منتج قابل للتطبيق بالحدّ الأدنى، ويبحثون عن حلول تمويل لتاسيس مشروعهم في قطر. ويُقدم البرنامج تمويلًا بقيمة تصل إلى 500 ألف دولار لدعم إطلاق هذه المشاريع. وتشمل هذه الفئة الشركات الناشئة القائمة، والتي تبحث عن التمويل لتوسيع نطاق أعمالها نحو السوق القطري. ويقدم البرنامج تمويلًا تصل قيمته إلى 5 ملايين دولار تخصص لدعم مساعي النموّ. ويقدّم برنامج «أبدأ من قطر» الاستثماري الدعم المالي للشركات التكنولوجية الناشئة الطموحة الباحثة عن دخول السوق في قطر، إلى جانب مجموعة متكاملة من الامتيازات والتسهيلات المصممة خصيصاً لتسريع رحلة التطور لهذه الشركات.

تخفيض رسوم الخدمات

ومن أهم القرارات التي صدرت عام 2024 ويستفيد منها اكثر من 200 الف مشروع وشركة ومؤسسة تجارية، بخلاف المشروعات الجديدة التي تترتب على صدورها القرار الذي أصدره سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، وزير التجارة والصناعة السابق، بتخفيض رسوم بعض الخدمات التي تقدمها الوزارة لقطاعات التجارة والصناعة وتنمية الأعمال وحماية المستهلك، بنسبة تصل إلى أكثر من 90%، واستهدف هذا القرار دعم النمو الاقتصادي في البلاد وتشجيع المشاريع الوطنية والأجنبية وخلق بيئة تجارية جاذبة للاستثمار.

وحينها قال سعادة وزير التجارة والصناعة في تصريح له، إن إصدار قرار تخفيض الرسوم، يأتي في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى تعزيز بيئة الاستثمار وتطوير قطاعي التجارة والصناعة وتنمية الأعمال في قطر، وتنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024 – 2030)، الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي، وتطوير بيئة الأعمال، وذلك سعياً لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وأوضح سعادته أن قرار تخفيض رسوم الخدمات، جاء لدعم المشاريع الوطنية ورواد الأعمال من الأفراد والشركات، وكذلك سيسهم بشكل كبير في حصول المستثمرين على خدمات نوعية برسوم مخفضة، وسيعزز القدرة التنافسية للأفراد والشركات، ودعم المشاريع الجديدة وتشجيع المستثمرين للتوسع في أعمالهم وابتكار مشاريع متنوعة.

وخلال الاشهر الماضية اسهم القرار بشكل إيجابي وكبير على الخدمات المرتبطة بتاسيس الشركات وإصدار السجلات التجارية وترخيص المحال التجارية، حيث حددت رسوم إصدار السجل التجاري الجديدة 500 ريال قطري فقط، ورسوم إصدار الرخص التجارية 500 ريال قطري أيضاً، مما سيشجع ويدعم بدء المشاريع والأعمال التجارية الجديدة في الدولة.

الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني:

القرارات تشجيع للمستثمرين للدخول في قطاعات جديدة

يقول سعادة الشيخ سعود بن ثامر بن محمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شركة الرمث للزراعة:» ان صدور قرارات وزارة التجارة والصناعة تطور محمود ومتغير مهم احدث نقلة نوعية ملحوظة في مسار عملية الاستثمار والتنمية في الدولة، وساهم في اقبال رواد الاعمال ممن يرغبون في تاسيس الأعمال على اصدار السجلات التجارية والحصول على الرخص التجارية. وأدت القرارات الى تغلب رواد الأعمال على التحديات المالية وتقليل تكلفة مشروعاتهم وفي الآونة الأخيرة، جعلت تلك القرارات بيئة الأعمال أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية بعد تخفيض الرسوم للتساوى مع رسوم الشركات الوطنية وهو ما تعكسه الأرقام الرسمية «.

واستطرد سعادة الشيخ سعود قائلاً لصحيفة لوسيل:» إن تخفيض رسوم الخدمات انعكس بدوره على عملية التنمية وساهم بصورة ملحوظة في الحد من تواصل ارتفاع الاسعار للكثير من السلع وبدء انخفاضها اثر تخفيف الأعباء على المنتجين، في أعقاب تعزيز تنافسية القطاع التجاري والصناعي المحلي وتشجيع المستثمرين لتوسيع أعمالهم والدخول في قطاعات جديدة، وذلك ما لمسناه وفعلنا في شركة الرمث للزراعة المتخصصة في بيع مستلزمات الانتاج الزراعية بشتى انواعها، والتي تعمل على دعم الزراعة الحديثة التي تعتمد على الترشيد والتوفير في مكونات العملية الزراعية وزيادة الانتاج».

واوضح «ان التخفيضات على الرسوم عززت من السيولة المالية في الشركات وساهمت في تقليل تكاليف التشغيل، الأمر الذي سوف ينعكس بالإيجاب على تنفيذ اهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 ويعزز النمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي وتطوير بيئة الاعمال سعيا لتحقيق رؤية قطر 2030 «.

وخلص سعادة الشيخ سعود بن ثامر بن محمد بن جاسم آل ثاني للقول « ان تخفيض الرسوم عكس التزام الحكومة بدعم الاستثمار وزاد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي، ومثل خطوة ايجابية كبيرة تجاه تحسين مناخ الاعمال وزيادة النشاط الاقتصادي في الدولة ورفع معدلات العوائد على الاستثمار، ونتمنى ان تكون تلك بداية مرحلة لمواصلة دعم النمو والابتكار وخلق اقتصاد قوي ومستدام «.

شهدتها الدولة 2024

وتلقت باقات استثمارية جديدة

محمد بن طوار الكواري:

نتطلع إلى مزيد من التسهيلات والمحفزات الاستثمارية

ثمن سعادة السيد محمد بن أحمد طوار الكواري، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة قطر خلال تصريح لـ لوسيل قرار وزارة التجارة والصناعة بتخفيض رسوم الخدمات معتبرا إياه: «خطوة على الطريق الصحيح». مضيفا: «إن المطلوب أيضا دعم شركات القطاع الخاص ووجود تسهيلات أكبر للشركات وتخفيض رسوم مختلف الجهات الأخرى التي لها علاقة بالقطاع الخاص، فالقطاع الخاص القطري يتطلع إلى مزيد من التسهيلات والمحفزات الاستثمارية والتي ستعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني «.

وأوضح بن طوار:» ان هنالك العديد من التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن التغلب على هذه التحديات يتطلب دعما حكوميا من خلال طرح فرص الاعمال والمشروعات امام القطاع الخاص، مشيرا الى ان الحكومة هي المحرك الرئيسي لقطاعات الاعمال، وبالتالي مطلوب منها طرح الفرص والمشروعات للقطاع الخاص لكي تبقى وتيرة الأعمال متسارعة ويظل النشاط الاقتصادي في نمو متصاعد».

وأشار بن طوار في مقابلة أجراها مع صحيفة لوسيل الى ان القطاع الزراعي على سبيل المثال يواجه تحدي الاستمرار في ظل غياب رؤية واضحة لدعم الصناعات الغذائية، داعيا الى ضرورة دعم العاملين في قطاع الامن الغذائي من قبل الجهات الرسمية وذلك بوضع رؤية تدعم عملهم ومنها شراء منتجاتهم وعمل خطة لاستيعابها من خلال تاسيس صناعة غذائية تستوعب منتجاتهم، كما دعا الى خلق جيل من المستثمرين الصناعيين وخاصة في صناعة البتروكيماويات من خلال وضع آلية دعم تمكنهم من تاسيس مشروعات مختلفة في هذا المجال الذي تتميز به قطر كدولة منتجه للنفط والغاز.

وخلص محمد بن طوار للقول:»أن هنالك تحديات أخرى تواجه الشركات في قطر أبرزها ضعف التمويل، تعقيد الضمانات البنكية، ارتفاع الإيجارات، تعدد بعض التراخيص، ارتفاع تكاليف الاستثمارات، مشددا على ضرورة أن يكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمة واضحة وفاعلة في المشاريع الكبرى التي تقام بالدولة، وذلك من خلال اعطائهم الفرصة للدخول في هذه المشاريع، ومن خلال توفير حزم دعم ومحفزات استثمارية إضافية أمام هذه الفئة تمكنها من الاستمرارية والنمو والتطور».

عايض القحطاني:

خطوة إيجابية لتحسين مناخ الأعمال

قال وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة في وزارة التجارة والصناعة سعادة السيد عايض مناحي القحطاني لـ لوسيل « تلقينا العديد من ردود الأفعال الإيجابية خاصة من قبل المستثمرين المحليين حول قرار تخفيض رسوم الخدمات من خلال المقابلات المباشرة معهم أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي ورحبوا به من منطلق اعتبار أنه خطوة إيجابية لتحسين مناخ الاعمال وتوقعوا بزيادة النشاط الاقتصادي في الدولة وزيادة العوائد على الاستثمار، وكان سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، وزير التجارة والصناعة قرر تخفيض رسوم 46 خدمة تقدمها الوزارة بنسبة تصل إلى أكثر من 90% من اجل دعم النمو الاقتصادي في البلاد وتشجيع المستثمرين، وأكد أن أبوابنا مفتوحة دائماً للاستماع إلى آرائكم ومقترحاتكم، ونعمل بكامل طاقتنا لتقديم أفضل الخدمات لدعم طموحاتكم».

الشيخ د. فيصل بن جاسم آل ثاني:

تأثير إيجابي كبير على تأسيس الشركات

قال سعادة الشيخ الدكتور فيصل بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس مجلس ادارة مجموعة التعاضد:»تعد خطوة وزارة التجارة والصناعة في خفض التكاليف خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث تعكس حرص الوزارة على دعم وتنمية قطاعي التجارة والصناعة في الدولة. من المتوقع أن يكون لهذا الإجراء تأثير إيجابي كبير على الخدمات المتعلقة بتأسيس الشركات، إصدار السجلات التجارية، وترخيص المحال التجارية. نأمل أن تكون هذه المبادرة بداية لمزيد من التخفيضات التي تشمل الوزارات والهيئات الأخرى في مختلف القطاعات، مما سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار في الدولة.

واستطرد الشيخ الدكتور فيصل قائلا:» أن تخفيض الرسوم يعزز الثقة في الاقتصاد المحلي، حيث لا يقلل فقط من تكاليف التشغيل والتاسيس، بل يزيد أيضًا من ثقة المستثمرين في توجهات الدولة الداعمة للأعمال. وقد تكون هذه الخطوة دافعًا للمزيد من الجهات الحكومية لتقديم مبادرات مشابهة، مما يخلق بيئة أعمال أكثر جاذبية. علاوة على ذلك، سيكون لهذا القرار تأثير مباشر على تكاليف شركات القطاع الخاص، خاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 97 % من القطاع الخاص وفقًا لإحصائيات الغرفة التجارية. كما أن القرار يخفف كثيرًا من عبء التكاليف في الشركات الناشئة ودراسات الجدوى، مما يزيد من فرص نجاحها».

شيخة بنت يوسف الجفيري:

إنجازات في مختلف القطاعات والمجالات حققتها الدولة 2024

رفعت سعادة السيدة شيخة بنت يوسف الجفيري، عضو مجلس الشورى، أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الأمير الوالد، وإلى سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني نائب الأمير، وإلى الشعب القطري الكريم بمناسبة اليوم الوطني لدولة قطر، سائلة الله عز وجل أن يعيد هذه المناسبة السعيدة ودولة قطر تنعم بالمزيد من الأمن والرخاء والازدهار في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى حفظه الله.

واستطردت سعادة السيدة شيخة بنت يوسف الجفيري قائلة « إن الاحتفال باليوم الوطني 2024 يجيء ليجد الدولة دخلت بقوة الى مشروعات تنموية جديدة بمجالات الاقتصاد المعرفي القائم على دعم التكنولوجيا والابتكار وتوظيف الذكاء الاصطناعي وخدمات انترنت الأشياء، وتلك التطورات تضع قطر على خريطة الاستثمارات العالمية الأمر الذي يجعلها تتمتع بمكانة اقليمية اقتصادية مرموقة ويضعها بمصاف الدول المتقدمة».

وأكدت سعادتها بأن الاحتفال باليوم الوطني في الثامن عشر من ديسمبر كل عام لإحياء ذكرى تاسيس دولة قطر على يد المؤسس الشيخ جاسم بن محمد، هي مناسبة عزيزة على قلوب جميع أبناء قطر والمقيمين فيها، حيث تتجدد خلالها مشاعر الحب والألفة والالتفاف حول القيادة الرشيدة، وتتعزز قيم الولاء والتضامن والتكاتف، فضلا عن استلهام الجميع روح الإصرار والتحدي من رجال قطر الأولين الذين بنوا هذه البلاد بسواعدهم وضحوا من أجلها وأسسوها على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري التي ترتكز على التحلي بالأخلاق الحميدة وتحقيق العدل والمساواة وحب الخير للغير.

ونوهت سعادة السيدة شيخة بنت يوسف الجفيري إلى أننا جميعا في ذكرى الثامن عشر من ديسمبر نجدد الالتزام بالمساهمة في استشراف مستقبل أكثر إشراقا لدولة قطر وأبنائها المخلصين، مع فخرنا بكل ما حققته بلادنا من إنجازات في مختلف القطاعات والمجالات، مؤكدة على ما يحمله أبناء الشعب القطري من عطاء لا محدود في خدمة هذا الوطن الغالي.

الرابعة عالمياً في الأداء الاقتصادي 2024

قطر تحقق طفرات اقتصادية متواصلة 2024 نحو رؤية 2030

تشهد دولة قطر نموا اقتصاديا مدروسا ومتواصلا منذ سنوات تنامت وتيرته على إثر انتهاء مشروعات البنية التحتية وتنظيمها مونديال كأس العالم لكرة القدم 2022، هذا التنظيم الذي أبهر العالم، وترتب عليه نمو متسارع لاقتصادها وفق رؤية 2030 التي تضع الدولة ضمن البلدان المتقدمة، وفي بيانه الختامي في مطلع عام 2024، أشاد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بهذا النمو وذكر "أن قطر تبقى متينة أمام الصدمات العالمية الأخيرة وتوقعاتها الاقتصادية إيجابية. وتدعم توقعاتها الإيجابية على المدى المتوسط التوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في الحقل الشمالي والمكاسب المتوقعة من تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وساهمت السياسة الاقتصادية لدولة قطر 2024 في رفع تصنيفها الائتماني خلال هذا العام، وذلك جراء الحرص على اعتماد سياسة إنفاق متزنة مع الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي، ودعم احتياطيات البلاد لمنح الاقتصاد القدرة على الاستجابة أمام تقلبات سوق الطاقة..

صلاح بديوي

توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد القطري في عام 2024 بنسبة 2,3% مقارنة مع 1,2% في عام 2023، على أن يتسارع النمو إلى 2,7% في عام 2025، في ظل انخفاض محتمل للتضخم عند 1,7% نهاية 2024 بدلا من 2% عام 2023، وانخفض مستوى الدين العام في الدولة من 73% في 2020 إلى أقل من 44% في 2024، وتستهدف الدولة تحقيق نمو 10% سنويا في قيمة المحتوى المحلي، وتواصل توجيه فوائض الموازنة من أجل خفض الدين العام.

ترتيب عالمي متقدم

ارتفع ترتيب دولة قطر في كتاب التنافسية العالمي للعام 2024 إلى المرتبة (11) عالمياً، مقارنة بالمرتبة (12) في العام الماضي، من بين 67 دولة، أغلبها من الدول المتقدمة، شملها الكتاب الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا، وقد اعتمد تقييم القدرة التنافسية على التطورات التي شهدتها مجموعة شاملة من البيانات والمؤشرات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى نتائج استطلاع رأي عينة من مديري الشركات، ورجال الأعمال بشأن بيئة الأعمال، وتنافسية الاقتصاد القطري، إلى جانب مقارنة هذه البيانات والمؤشرات مع نظيراتها من الدول الأخرى التي شملها الكتاب. وقد شملت المحاور التي احتلت فيها قطر مراتب متقدمة في التقرير، كلاً من محور الأداء الاقتصادي، المرتبة (4) عالمياً، ومحور الكفاءة الحكومية، المرتبة (7) عالمياً، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة (11) عالمياً، كما جاء ترتيب دولة قطر في محور البنية التحتية في المرتبة (33) عالمياً.

ويكشف تقرير للمجلس الوطني للتخطيط: «إن الأثر الإيجابي في ترتيب المحاور المختلفة جاء مدفوعاً بالأداء المتميز لعدد من العوامل المصنفة تحت المحاور الأربعة المذكورة أعلاه، فضمن محور الأداء الاقتصادي كان من أبرز تلك المؤشرات معدل البطالة العام، ومعدل البطالة بين الشباب، وشروط التبادل التجاري التي تربعت فيها الدولة في المرتبة الأولى على مستوى العالم. وضمن محور الكفاءة الحكومية حقق الاقتصاد القطري المرتبة الأولى في كل من معدل الضريبة على الاستهلاك ومعدل ضريبة الدخل على الأفراد، فيما ضُمن في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر المالية العامة، أما ضمن محور كفاءة قطاع الأعمال فقد احتلت دولة قطر المرتبة العالمية الأولى في كل من فعالية مجالس إدارة الشركات، والمخزون البشري من العمالة الوافدة، في الوقت الذي جاءت فيه قطر في المرتبة العالمية الثانية في مؤشر ساعات العمل. أما تحت مظلة محور البنية التحتية فقد احتلت الدولة المرتبة الأولى في مؤشرات البنية التحتية لقطاع الطاقة وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ألف من السكان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير هو التقرير السادس عشر الذي تشارك به دولة قطر على التوالي، وهو يشكل ثمرة التعاون المستمر بين المعهد الدولي للتنمية الإدارية من جهة والمجلس الوطني للتخطيط من جهة أخرى. وقد رحب سعادة السيد عبد العزيز بن ناصر بن مبارك آل خليفة الأمين العام للمجلس الوطني للتخطيط بالنتائج التي حققتها دولة قطر وصرح بأن «هذه النتائج المتميزة تُعكس الرؤية الثاقبة والحكيمة التي تتمتع بها قيادة دولة قطر، وتؤكد على أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق طموحات رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تنفيذ ما تضمنته إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024- 2030».

اقتصاد قوي بمواجهة التحديات

ووفق تقرير لمكتب الإعلام الدولي «يتميّز اقتصاد دولة قطر بأنه قوي ومرن وقادر على مواجهة تحديات المستقبل، وتواصل دولة قطر خططها الطموحة لتنويع الاقتصاد الوطني وتبني المبادرات لتحفيز وتشجيع الاستثمار وريادة الأعمال، وتدفع قطر جهود التنويع الاقتصادي وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص جديدة للأعمال والمستثمرين بصفة مستمرة عبر مجموعة متنوعة من المبادرات والحوافز. أكدت مختلف الوكالات العالمية على قوة الاقتصاد القطري في السنوات الأخيرة. حيث أكدت وكالة موديز على قدرة دولة قطر في تحمل الصدمات الاقتصادية بفضل قوة موازنة الدولة ».

وحسب التقرير: «في العقود الثلاثة الماضية، استفاد الاقتصاد القطري من نمو هائل، حيث سجل 38 ضعفاً في النمو في تلك الفترة الزمنية. ووفقاً لتحديث الاقتصاد الخليجي للبنك الدولي، من المتوقع حدوث نمو قوي في القطاعات غير الهيدروكربونية، ليصل إلى 3,6%، مدفوعاً بازدهار وصول السياح والأحداث الكبرى في الدولة، وتمتلك دولة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي وريادة الأعمال إذ تتمتع ببيئة جاذبة للاستثمار وبنية تحتية متكاملة وموقع إستراتيجي يتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية. وتوفر الدولة مجموعة من الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الإجراءات، تتمثل في التالي: بيئة قانونية تستند إلى القانون العام الإنجليزي، تحويلات مالية يمكن إجراؤها بأي عملة قابلة للتحويل، ملكية أجنبية بنسبة تصل إلى 100%».

وأكدت مختلف الوكالات العالمية على قوة الاقتصاد القطري في السنوات الأخيرة. حيث أكدت وكالة موديز على قدرة دولة قطر على تحمل الصدمات الاقتصادية بفضل قوة موازنة الدولة، كما وضعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني دولة قطر على تصنيف AA في 2024 لأنه من المتوقع أن تؤدي إيرادات الغاز الطبيعي المسال إلى فوائض في الميزانية حتى العقد المقبل، وذلك مع زيادة الاستثمارات لرفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال

شكل اقتصاد الدولة المستقبلي

وفي بيانه الختامي مؤخرا قال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: "تبقى قطر متينة أمام الصدمات العالمية الأخيرة وتوقعاتها الاقتصادية إيجابية. وتدعم توقعاتها الإيجابية على المدى المتوسط التوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في الحقل الشمالي والمكاسب المتوقعة من تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. وفي عام 2008، أطلقت الحكومة رؤية قطر الوطنية 2030، وهي إستراتيجية طويلة المدى لبناء الدولة تركز على الاستثمار في الأجيال القادمة. ومنذ ذلك الحين، تم إطلاق ثلاث إستراتيجيات وطنية للتنمية، بما في ذلك الإستراتيجية الأخيرة، وهي إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030)، لدعم قطر في تحقيق رؤيتها الوطنية. إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة تحدد المبادرات والإصلاحات الجريئة والتغييرات الإيجابية في دولة قطر، وتحدد القطاعات الرئيسية، بما في ذلك قطاع الطاقة وغيرها من القطاعات التي ستشكل مستقبل دولة قطر.

ويذكر تقرير لوكالة قطر للاستثمار: «تُعد دولة قطر واحدة من أبرز مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، ومنذ أواخر التسعينيات، أصبح هذا الوقود متعدد الاستخدامات ومنخفض الانبعاثات جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية الدولة الاقتصادية المستقبلية، حيث يسهم في تلبية احتياجات الطاقة للدول وتقليل الانبعاثات الكربونية. لتحقيق هذا الهدف، تم توقيع صفقات طاقة طويلة الأمد مع العديد من الدول حول العالم. ومؤخراً وقّعت دولة قطر صفقات توريد الغاز لأكثر من 20 عاماً مع شركات في الصين، والهند، وإيطاليا، وهولندا، وفرنسا. ولاستيعاب الطلب المتزايد، قامت دولة قطر بتوسيع عمليات حقل الشمال (وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم)، وذلك لزيادة طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 142 مليون طن سنوياً قبل عام 2030، مما يمثل زيادة بنسبة 85% تقريباً عن مستويات الإنتاج الحالية».

وفي الوقت نفسه- حسب التقرير - قامت دولة قطر باستثمارات كبيرة في موارد الطاقة المتجددة. في أبريل 2024: «أطلقت الشركة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) إستراتيجية قطر الوطنية للطاقة المتجددة لزيادة وتنويع استخدام مصادر الطاقة مثل الطاقة الشمسية لتشغيل الشبكة الكهربائية المحلية. وباعتبارها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، تعمل دولة قطر عن كثب مع شركاء دوليين للتوصل إلى حلول طويلة الأجل لتوفير إمدادات من الوقود النظيف والموثوق لمختلف الدول في جميع أنحاء العالم. تزود دولة قطر الطاقة لشركائها من مختلف قارات العالم، بما في ذلك آسيا وجنوب أمريكا وأفريقيا وأوروبا، وذلك من خلال اتفاقيات طويلة الأجل وطلبات السوق الفورية».

ووفق تقرير مكتب الإعلام: «تمتلك دولة قطر أكبر أسطول لنقل الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، حيث يضم أكثر من 70 سفينة، وتضاف 100 سفينة حديثة لنقل الغاز الطبيعي المسال بدءاً من عام 2024. ستستخدم السفن الجديدة الغاز الطبيعي المسال كوقود أساسي، وزيت الوقود منخفض الكبريت كوقود ثانوي، مما يقلل الانبعاثات ويدعم تحقيق الأهداف المحددة في الإستراتيجية الأولية للمنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السفن. وإن دولة قطر لاعب رئيسي في مجال التنقيب والإنتاج، وتعد استثماراتها الضخمة لرفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال استثماراً مستداماً للمستقبل من شأنه أن يساعد العالم على تلبية احتياجاته من الطاقة».

ويكشف تقرير رسمي «أن موقع قطر المتزايد كمركز رئيسي عالمي للخدمات اللوجستية يخدم أهداف الدولة في مجال السياحة. وتتضمن خطط قطر المستقبلية مطار حمد الدولي وشركة الخطوط الجوية القطرية، التي تم اختيارهما كأفضل مطار وأفضل شركة طيران في العالم لعام 2024 من قبل سكاي تراكس. بالإضافة إلى ذلك، يشمل ميناء حمد، بوابة قطر الرئيسية للتجارة العالمية، 30 خطاً بحرياً يربطون الميناء بأكثر من 100 وجهة بحرية حول العالم وذلك بشكل مباشر وغير مباشر.

تضاعف حجم اقتصاد قطر

وتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد القطري في عام 2024 بنسبة 2% مقارنة مع 1,2% في عام 2023، على أن يتسارع النمو إلى 2,7% في عام 2025. وقدر تقرير للبنك الدولي نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,3% العام الجاري، على أن تحقق موازنة قطر فائضاً يوازي 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024، و4,6% من الناتج المحلي في 2025. بينما انخفض مستوى الدين العام من 73% في 2020 إلى أقل من 44% في 2024، ورجح التقرير أن يرتفع رصيد حساب المعاملات الجارية العام الحالي إلى معدل يوازي 14,5% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن ينخفض متوسط التضخم السنوي إلى 1,7% في عام 2024 مقارنة مع 2% في عام 2023.

أكد تقرير بحثي عالمي صادر عن بنك «ستاندرد تشارترد»، أن دولة قطر تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق تعاف اقتصادي ملحوظ، متوقعا أن يتضاعف حجم اقتصادها بحلول عام 2031. وأشار التقرير إلى أن هذا النمو يعود إلى قدرة قطر على استعادة الإيرادات النفط في عام 2014، وذلك بفضل مكانتها الإستراتيجية في سوق الطاقة العالمية، وجهودها المتواصلة لتنويع اقتصادها الوطني.

وقال السيد مهند مكحل، الرئيس التنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في بنك ستاندرد تشارترد في قطر لـ لوسيل:»إن دولة قطر أسست سمعة سياسية راسخة على مستوى العالم، وأثبتت نفسها كشريك موثوق فيه ومُعتمد عليه من قبل الحكومات والمؤسسات والمنظمات على حد سواء، ولذلك فإن بنك ستاندرد تشارترد قطر يلعب دوراً محورياً في القطاع المالي القطري، عن طريق تسهيل التجارة، وتوفير التمويل الأساسي لمشاريع البنية التحتية، ودعم الشركات المحلية من خلال حلول مبتكرة».

واستطرد السيد مهند مكحل: «إن البنك أصدر أول ضمان أخضر لمشروع للطاقة الشمسية قيد التطوير في قطر، ومن المتوقع أن يلعب ستاندرد تشارترد قطر دوراً رئيسيًا في خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ في الدولة، وقام البنك بتوقيع اتفاقية تمويل تاريخية بقيمة 850 مليون دولار أمريكي مع الخطوط الجوية القطرية». وأوضح مهند مكحل «أن ستاندرد تشارترد يتوقع أن يرتفع النمو في قطر أكثر مما هو متوقع له عند بدء تشغيل توسعة القدرة المخطط لمشروع الغاز الطبيعي المسال (LNG) في عام 2025».

قطر في عيون العالم

ويراقب العالم عن كثب إستراتيجية قطر التي تستهدف بناء شراكات طويلة الأجل مع المستثمرين الدوليين الذين يبحثون في الشرق الأوسط عن حلول القيمة المستدامة. وتعتبر إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2030- 2024 التي أطلقتها قطر مؤخرا خريطة طريق لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام وتحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية إيجابية مضافة للأجيال المقبلة.

وحول الاستثمار في قطر يقول الدكتور عمر أحمد الخبير الاقتصادي الدولي السابق لـ لوسيل: «تختلف فرص الاستثمار في قطر، لكون أنها تمتلك اقتصادا قويا ودعما حكوميا وتعتبر واحدة من الدول التي تتمتع بأعلى مستويات للناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلى جانب تمتعها من ناحية الاستقرار السياسي والموقع الإستراتيجي حيث إنها تقع في الشرق الأوسط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، مما يوفر قاعدة مستقرة سياسيًا للمستثمرين الأجانب».

ويستطرد دكتور أحمد قائلا إن ثمة سياسات مشجعة للأعمال نتيجها قطر للمستثمرين الأجانب من بينها التملك الكامل في العديد من الصناعات وتقدم نظام ضرائب مناسبا بهدف جذب المشترين، مما يجعل قطر سوقًا جاذبًا.

أمثلة على هذه المجالات الاستثمارية تشمل لؤلؤة - قطر ومدينة لوسيل والخليج الغربي، والتي توفر فرصًا ممتازة للتطوير السكني والتجاري. خطوات الاستثمار تشمل: البحث في السوق، استشارة مستشار قانوني ومالي، واتخاذ القرارات الاستثمارية النهائية. بالإضافة إلى ذلك، تشهد بعض القطاعات مثل التكنولوجيا والصحة نموًا ملحوظًا، مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار. تساهم السياسات الضريبية المناسبة واستثمارات قطر IPA في تطوير البنية التحتية لخلق بيئة مناسبة

عبدالعزيز بن ناصر بن مبارك آل خليفة | د. عصام عبد الشافي | مهند مكحل | د. بثينة بنت حسن الأنصاري

تعزيز التنمية المستدامة

وعلى صفحتها في منصة إكس تكتب الأستاذة الدكتورة بثينة بنت حسن الأنصاري الخبيرة الاقتصادية: «إن إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ورفع مستوى المؤهلات 46% من إجمالي القوى العاملة يعملون في وظائف تتطلب مهارات عالية ومتوسطة مما يعكس التزام الدولة بتطوير رأس المال البشري. هذه الإستراتيجية تمثل دعامة أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث إن تعزيز القدرات والكفاءات المحلية يسهم في بناء بيئة من الثقة والابتكار. من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، تساهم قطر في تطوير كوادر قادرة على قيادة المستقبل، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد القطري ويدفعهم للاستثمار في قطاعات مبتكرة ومتقدمة. هذه الجهود لا تسهم فقط في تنمية الاقتصاد، بل في تحويل قطر إلى مركز للإبداع والتميز في المنطقة».

وتستطرد الأنصاري قائلة: «الذكاء الاصطناعي هو المستقبل ودولة قطر تتقدم بخطى ثابتة لدمجه في مختلف القطاعات، مما يعزز الابتكار ويحسن جودة الحياة. التدريب على الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة يمهد الطريق لتطوير مهارات جديدة ويعزز من كفاءة القوى العاملة وتحويل التحديات إلى فرص ويرفع من مستوى الكفاءة والإنتاجية. لنعمل معا لتجاوز المخاوف من هذة التكنولوجيا».

ويقول الأستاذ الدكتور عصام عبد الشافي أستاذ العلاقات الدولية لـ لوسيل إن قطر فعلت خلال السنوات استثماراتها الخارجية مع دول الخليج والعالم في إطار التعاون والعلاقات المتبادلة وقطعت شوطا كبيرا في هذا المجال الأمر الذي ساهم في تنوع اقتصاداتها، وفي ذات السياق كانت الدوحة من أكبر الداعمين لخطط تركية خليجية يجري التفاوض حولها على اتفاقية التجارة الحرة لإنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم، بقيمة 2,4 تريليون دولار، تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتبسيط عمليات الاستثمار، وتعزيز حجم التجارة والاستثمارات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير ومن بينها قطر التي تحظى باهتمام تركي خاص».

ويستطرد عبد الشافي قائلا: «العلاقات بين الدولتين يمكن وصفها بالإستراتيجية، أمام ما شهدته من تطورات قوية ومهمة خلال العقدين الأخيرين، ومن المؤشرات الدالة على ذلك، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى عقدا أكثر من 30 قمة مشتركة منذ عام 2014. وتأسست اللجنة الإستراتيجية العليا المشتركة بين البلدين في ديسمبر 2014، وتعقد اجتماعاتها كل عام على أعلى مستوى، وهي آلية للتشاور حول العلاقات القطرية التركية، وتمثل أحد أهم مؤشرات العلاقات الثنائية المكثفة والقوية، ونتج عنها ما يزيد عن 80 اتفاقية في جميع المجالات، تسهم في تعزيز وإثراء العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين البلدين».

- **38** ضعفاً معدل نمو الاقتصاد خلال الـ 3 عقود الماضية
- **44 %** معدل الانخفاض بمستوى الدين في 2024 بدلاً من 73 % في 2020
- **2.3 %** نمو الاقتصاد 2024 مقارنة مع 1.2 % في 2023
- **100** سفينة حديثة لنقل الغاز الطبيعي المسال تضاف لأسطول النقل بدءاً من 2024

د. عبد الشافي: اهتمام غير مسبوق بالاستثمارات الخارجية والداخلية

مكحل: نجاح الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تنتهجها الدولة

د. بثينة الأنصاري: الدولة تتقدم بخطى ثابتة لدمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات

اليوم الوطني
18 ديسمبر
بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر "اليوم الوطني لدولة قطر"، وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
والذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة،
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ
تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
وإلى صاحب السمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد
وإلى سمو الشيخ
عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن
والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى
د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
ورئيس التحرير
وجميع العاملين في
لوسيل
LUSAIL